السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية

(دراسة في الأهداف والآليات)

محمد هيبة علي أحطيبة(*)

تمهيد:

عبرت الصين عن ارتباطها المعاصر بالقارة الإفريقية، من خلال تبنيها سياسة متعددة الأبعاد، تم اعتمادها بعناية فائقة، ووضعت وفق إستراتجية شاملة ونهج متكامل، واستخدمت فيها الصين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، والتعاون العسكري، فضلاً عن المشاركة في العمليات الأممية لحفظ السلام في القارة.

وترفع الصين من خلال هذه السياسة شعار "لا قيود سياسية"، والمقترن باستعداد الصين لتقديم المساعدات والقروض الميسرة التي أثبتت جاذبيتها الكبيرة للعديد من الزعماء الأفارقة.

والعلاقة بين الصين وإفريقيا ليست وليدة اللحظة، بل ترجع لأكثر من نصف قرن، وإن اختلفت توجهاتها.

فخلال عقد الستينيات من القرن العشرين، وفي إطار أجواء الحرب الباردة، ساندت الصين العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إفريقيا، في إطار سياستها لنشر إيديولوجيتها الماركسية، ثم شهدت العلاقات بين الجانبين حالة من الفتور امتدت من منتصف السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين، ومع نهاية التسعينيات من القرن العشرين عادت العلاقات الصينية - الإفريقية للانتعاش مرة أخرى، وشهدت توجهًا صينيًا كبيرًا وكثيفًا نحو إفريقيا.

(*) باحث من ليبيا.

فقد دخلت الصين إفريقيا بقوة، وأخذت في كسب البلدان الإفريقية الواحد تلو الآخر، وتتحرك الصين في إفريقيا وفقا لتخطيط طويل المدى، وليس كرد فعل مؤقت، كما أنها تزاوج بين وسائل عديدة لتحقيق أهدافها، كالوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وتتميز بأنه ليس لها أي ماض استعماري في القارة الإفريقية، وتتمسك بعدد من المبادئ، وهي مبادئ تروق للدول الإفريقية التي تتطلع إلى حماية استقلالها، وتنمية اقتصادياتها والمشاركة في الشئون العالمية، خاصة وأنها تشكل أكثر من ربع عدد دول الأمم المتحدة، وهي كتلة لا يستهان بها.

ومن أجل الوصول إلى نتائج صحيحة في هذا الدراسة علينا في البداية تحديد الآتي:

أولاً- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية السياسة التي تستخدمها الصين تجاه القارة الإفريقية , والتي استطاعت من خلالها وفي فترة وجيزة أن تتغلغل في كافة أرجاء القارة الإفريقية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بشكل أدق في الأسئلة التالية:

١- ما أسباب توجه الصين نحو إفريقيا؟

٢- ما الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال تغلغلها الكبير والسريع في إفريقيا؟

٣- ما الأدوات والآليات التي تستخدمها الصين لتنفيذ سياستها تجاه إفريقيا؟

٤- ما أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة الصينية في إفريقيا؟

ثانيًا- فرضية الدراسة:

تركز الصين في سياستها تجاه القارة الإفريقية على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الإفريقية، الأمر الذي جعلها أكثر قبولاً لدى الدول الإفريقية.

ثالثًا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من منطلق دراسة هذا التمدد الصيني السريع في إفريقيا، إذ إن الصين استطاعت وخلال فترة وجيزة من الزمن أن تتغلغل في كافة أرجاء القارة الإفريقية، وأن تنافس الدول التي لها علاقات تاريخية مع القارة، فالصين تستخدم سياسة ناجحة استطاعت من خلالها أن تطور علاقاتها في كافة المجالات وفي وقت قياسي من الزمن مع دول القارة الإفريقية، فلا بد إذن من التعرف على هذه السياسة، وتحديد أدواتها وآلياتها التي مكنت الصين من التغلغل في إفريقيا بهذا الشكل الكثيف والسريع.

رابعًا- أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١- التعرف على أهداف ومبادئ السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية.

٢- تحديد الأدوات والآليات التي تستخدمها الصين لتنفيذ سياستها تجاه القارة الإفريقية.

٣- الكشف عن التحديات التي تواجه الصين في تنفيذ هذه السياسة في القارة.

وستبحث هذه الدراسة في سياسة الصين تجاه القارة الإفريقية، وذلك من خلال تقسيمها إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا.

المبحث الثاني : مبادئ السياسة الصينية وأهدافها تجاه إفريقيا.

المبحث الثالث : أدوات تنفيذ السياسة الصينية في إفريقيا.

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه الصين في إفريقيا.

وفيما يلي الحديث عن المباحث السابقة.

المبحث الأول

أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا

هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء هذا التوجه الكبير للصين نحو إفريقيا، والتي يمكن تناولها على النحو الآتي:

أولاً- أسباب سياسية:

تعتقد الصين منذ أمد طويل أن الدول الإفريقية تتمتع بأهمية دبلوماسية كبيرة، ويرجع هذا الموقف إلى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، وحديثًا أدت أحداث ساحة تيانانمين في حزيران / يونيو ١٩٨٩، ومسارعة القادة الأفارقة إلى دعم بكين في وجه النقد الكبير الذي صبه الغرب على الصين، إلى زيادة الاهتمام الصيني بإفريقيا.

وعقب أحداث ساحة تيانانمين تبين للصين أن إفريقيا تشكل مصدر دعم مفيد لها في أي نزاع ضد قوى عالمية فاعلة أخرى، إضافة إلى أنها تعد موقعًا مهمًا تستطيع الصين فيه مواصلة تهميشها لتايوان[1].

ثانيًا- أسباب اقتصادية:

مع بداية الألفية الثالثة زاد الاهتمام الصيني بإفريقيا وخاصة على الصعيد الاقتصادي الذي كان السبب الرئيس وراء هذا التوجه الكبير للصين نحو إفريقيا.

فالاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات متسارعة، وبات في حاجة متزايدة لموارد الطاقة والمعادن والمواد الخام، ومن ثم أصبحت الصين في حاجة ملحة لاستيراد النفط والمواد الخام من إفريقيا، فإفريقيا هي القارة الأغنى باحتياطيات المعادن المختلفة في العالم، وتحتاج الصين أيضًا لإفريقيا كسوق لمنتجاتها استنادًا إلى أن الاقتصاد الصيني هو بالأساس اقتصاد موجه للتصدير، ويحتاج إلى أسواق واسعة وكبيرة لتسويق منتجاته المتنوعة.

فالاقتصاد الصيني يحقق نموا استثنائيا بمعدل سنوي كبير ما بين ٨-١٠٪ الأمر الذي جعل الصين تعتمد اعتمادًا متزايدًا على النفط المستورد، إذ أضحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا يقوم أمن الدولة الصينية على تأمين وضمان تدفق الطاقة[٢] ، فالنمو الاقتصادي القوى للصين طوال العشرين عامًا المنصرمة أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط، فقد تضاعف استهلاك الصين للنفط بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٥، ووصل إلى ٦,٨ ملايين برميل يوميًا، وسيكون النفط على المدى المنظور الوقود الرئيس الوحيد القادر على تلبية الاحتياجات المتنامية للصين في قطاعي النقل والصناعة[٣]، والآن الصين أصبحت مستوردًا أساسيًا للنفط، فقد تصاعدت وتيرة دبلوماسية الموارد الصينية في البحث عن الإمدادات النفطية بشكل كبير، وهذا ما عكسه وجود بكين المتزايد في الصناعة النفطية في إفريقيا.

وبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية فستكون واردات الصين النفطية بحلول عام ٢٠٣٠ مساوية لواردات الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا.

وبناء على توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فمن المتوقع أن يزداد طلب الصين على النفط بنسبة ١٣٠٪ بوصوله إلى ١٢,٨ مليون برميل يوميًا مع حلول عام ٢٠٢٥[٤]. ويقدر أن الصين سوف تعتمد على استيراد النفط لتدبير ٤٥٪ من حاجتها الكلية للطاقة عام ٢٠٤٥[٥].

وبالنظر لهذه الأرقام التي تظهر حاجة الصين الكبيرة والمتزايدة للنفط والطاقة، فإن الصين وجدت في إفريقيا غايتها التي يمكن أن تشبع حاجتها المتزايدة من النفط، فإفريقيا لديها إمكانيات نفطية ضخمة، حيث تمتلك القارة حوالي ٨٪ من الاحتياطيات العالمية[٦] ، ومعظم هذه الاحتياطيات (نحو ٧٠٪) يوجد في ليبيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية، كما أن انخفاض نسبة الكبريت في الخام يضفي عليه أهمية استراتيجية متزايدة.

وعليه، فالنفط يعد أحد أهم محددات السياسة الصينية، ويلعب دورًا كبيرًا في صنع هذه السياسة، ولذلك يعد النفط أحد أهم أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا.

ثالثًا- أسباب سكانية:

ترتبط الأسباب السكانية بالزيادة الكبيرة في حجم السكان في الصين، حيث ارتفع عدد سكانها من ٥٠٠ مليون نسمة إلى ١,٣ مليار نسمة خلال خمسين عامًا فقط، ومن ثم كانت الحاجة لبحث توطين هؤلاء في أماكن متفرقة من العالم، ومن بينها إفريقيا من خلال فكرة توطين الصينيين في هذه القارة، لذا تم وضع هدف استراتيجي من قبل المسئولين في بكين مفاده الاحتياج لتوطين ٣٠٠ مليون في إفريقيا لحل مشكلة السكان والتلوث[٧].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت رعاية جامعة الدول العربية

المبحث الثاني

مبادئ السياسة الصينية وأهدافها تجاه إفريقيا

أولاً- مبادئ السياسة الصينية تجاه إفريقيا:

السياسة الخارجية الصينية محكومة بمجموعة من المبادئ العامة، والتي من أهمها انتهاج الصين مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة، وتحديد مواقفها وسياساتها حيال جميع الشئون الدولية انطلاقا من مصلحة الشعب الصيني وشعوب العالم، والعمل على صيانة السلام العالمي وبناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول، وإقامة وتطوير الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس هذه المبادئ[٨].

وإلى جانب هذه المبادئ العامة التي تعد محددًا عامًا للسياسة الصينية في علاقاتها وسلوكها الخارجي، هناك مجموعة من المبادئ المحددة للسياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، والتي منها المبادئ الخمسة التي أرساها الرئيس الصيني "جيانج زيمين"، خلال زيارته لإفريقيا عام ١٩٩٦، وهي: الصداقة، والمساواة، والتعاون، والتنمية المشتركة، والنظر إلى الأمام[٩]، مما أعطى الأفارقة إشارة بأن الصين مستعدة لبناء ما يسمى بالشراكة الشاملة مع الدول الإفريقية.

ولجعل النقاط الخمس التي أرساها الرئيس "جانج" أكثر فهمًا، فإن وريثه "هوجينتاو" لخصها في ثلاث نقاط هي: الاستقرار بعيد المدى، والمساواة، والمنفعة المتبادلة.

ويمكن هنا ذكر مجموعة من المبادئ التي تنطلق منها الصين في سياستها تجاه إفريقيا، والتي نوجزها في التالي[١٠]:

١ - التمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي: "الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشئون الداخلية، المساواة

والمنفعة المشتركة، التعايش السلمي"، واحترام خيار الدول الإفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها.

٢ - التأكيد على أن الصين تمثل نمطًا مختلفًا ومستقلاً عن القوى الكبرى في المحيط الدولي، خاصة بالنظر لكونها دولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية.

٣ - المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك: تؤيد الصين الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء، وتجري تعاونًا متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية.

٤ - مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في إفريقيا، وتلبية مطالب الدول الإفريقية الخاصة بتقديم المساعدات ودفع الاستثمارات وتخفيض الديون، ومساعدة إفريقيا للقضاء على الفقر، وتضييق الفجوة بين إفريقيا وبقية أجزاء العالم.

٥ - التأييد المتبادل والتنسيق بين الصين وإفريقيا في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها، لتأييد كل منهما لمطالب الآخر.

٦ - إن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقتها مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية الإفريقية.

ثانيًا- أهداف الصين في إفريقيا:

هناك عدة أهداف للسياسة الصينية في إفريقيا، وقد اختلفت هذه الأهداف من فترة لأخرى، فأثناء الحرب الباردة لعبت الأهداف الأيديولوجية دورًا كبيرًا، ومنذ بداية الألفية الثالثة أصبحت الصين فاعلاً رئيسًا في القارة الإفريقية، وركزت في سياستها تجاه القارة على عدة أهداف اقتصادية وسياسية ودولية، ويمكن توضيح هذه الأهداف على النحو التالي:

١ـ اختراق السوق الإفريقية، التي تعدها الصين سوقا واعدة، من ناحية تصريف المنتجات الصينية، فإفريقيا تضم حوالي مليار نسمة، ومن ناحية أخرى لضمان تأمين تدفق المواد الخام من القارة الإفريقية التي تمتلك ثروات اقتصادية وطبيعية هائلة، ومتنوعة[١١].

فالقارة تمتلك نسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي للمعادن، إذ تمتلك حوالي ٨٠٪ من البلاتين، ونحو ٤٠٪ من الألماس، و٢٠٪ من الذهب، و٢٠٪ من الكوبالت.

وبالنسبة لاحتياطيات العالم من البترول والغاز، فتمتلك إفريقيا منها حوالي ١٠٪ من النفط و٨٪ من الغاز[١٢]، وتوفر إفريقيا فرصًا للعمالة الصينية المهاجرة في إفريقيا، بالإضافة إلى تنمية الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وخاصة في مجال البترول، وزيادة التعاون العسكري مع إفريقيا، وبيع الأسلحة الصينية للقارة الإفريقية.

٢ـ تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال، وذلك من خلال جعل الدول الإفريقية تعترف بالصين الموحدة بدلاً من تايوان[١٣]، وقد نجحت الصين في سحب اعتراف ست دول إفريقية كانت تعترف بتايوان، هي: إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، النيجر، ليسوتو، جنوب إفريقيا، والتي تخلت عن روابطها الدبلوماسية مع تايوان بعد سقوط نظام الفصل العنصري فيها، وليبيريا، والسنغال[١٤]، وأخيرًا تشاد في عام ٢٠٠٦[١٥]، وبذلك انخفض مجموع عدد الدول الإفريقية التي تعترف بتايوان إلى أربع، هي[١٦]: بوركينا فاسو، غامبيا، ساوتومي وبرنسيب، سوازيلاند.

٣ـ الحصول على الدعم الإفريقي في المحافل الدولية، كالأمم المتحدة وغيرها، لا سيما فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان في الصين، الذي يعد إحدى القضايا الشائكة في العلاقة بين الصين والغرب، وخاصة داخل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما أنها ترغب في وجود حشد إفريقي يكون بمثابة

دعم دبلوماسي كبير لها في أية مواجهة محتملة لها مع الدول الكبرى داخل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها.

ولقد أثبتت الحكومات الإفريقية أنها مصدر موثوق للدعم كلما واجه السلوك الصيني انتقادات، إذ كانت الأصوات الإفريقية حاسمة بالنسبة للصين في مجالات مختلفة، مثل: قرار اللجنة الأولمبية الدولية بمنح الصين امتياز تنظيم أولمبياد عام ٢٠٠٨ في بكين، والتصدي لقرارات كانت مبرمجة لمفوضية الأمم المتحدة لإدانة الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان.

وقد عبر رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" عن حاجة الصين لتنسيق مواقفها مع البلدان الإفريقية تجاه العديد من القضايا الدولية، وذلك عندما قال " الصين على استعداد لتنسيق مواقفها مع الدول الإفريقية في عملية صياغة القواعد الاقتصادية الدولية والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف"(١٧).

ويعتقد المسئولون في بكين أن هذه العلاقة الاستراتيجية مع إفريقيا ستمنحهم وبتكلفة منخفضة نسبيًا الوسائل لتأمين موقفهم في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف.

والملاحظ من هذه الأهداف سعي الصين لدعم نمو اقتصادها بالطاقة والمواد الخام، وتأمين الأسواق لصادراتها، وحاجة دبلوماسيتها للدعم في المنظمات الدولية، وقد أصبحت إفريقيا مركز هذه الاستراتيجيات.

المبحث الثالث

أدوات تنفيذ السياسة الصينية تجاه إفريقيا

تعمل الصين على تحقيق أهدافها في إفريقيا من خلال استراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من الأدوات والآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي:

أولاً- الأدوات الدبلوماسية:

تستخدم الصين أدوات دبلوماسية مختلفة لتحقيق أهدافها في إفريقيا وتوطيد علاقتها مع الدول الإفريقية التي يمكن تناولها على النحو التالي:

١- التمثيل الدبلوماسي:

أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع العديد من البلدان الإفريقية، وكانت جمهورية مصر الدولة الأولى في إفريقيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وكان ذلك في أيار/مايو عام ١٩٥٦[١٨]، ومنذ ذلك الحين أنشأت العديد من الدول الإفريقية بمجرد استقلالها علاقات دبلوماسية مع الصين.

وبحلول أوائل الستينيات من القرن العشرين، أقامت أكثر من عشر دول إفريقية علاقات دبلوماسية مع الصين.

وفي نهاية السبعينيات، دخلت ٤٤ دولة إفريقية في علاقات دبلوماسية مع الصين، واليوم تقيم الصين علاقات دبلوماسية مع ٤٩ دولة من بين ٥٣ بلدًا إفريقيًا، وهناك أربع دول فقط ليس لها علاقات دبلوماسية مع الصين[١٩]، وذلك بسبب علاقتها بتايوان، وهي بوركينا فاسو، غامبيا، ساتومي وبرنسيب، سوازيلاند[٢٠].

٢ - الزيارات:

تعد الزيارات المتبادلة واحدة من بين الأدوات التي تستخدمها الصين في توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية، وتحقيق أهدافها في هذه الدول، فخلال الفترة من ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وحتى ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣، قام رئيس الوزراء الصيني "زهاو زيانغ" بزيارة إلى إحدى عشرة دولة إفريقية، وهو ما عكس الأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة للصين خلال تلك الفترة[٢١].

وعندما تعرضت الصين لعقوبات فرضتها عليها الدول الغربية، كان أول رئيس دولة ورئيس وزراء ووزير خارجية كسروا هذه العقوبات، وأتو إلى الصين، كلهم من إفريقيا[٢٢].

وقد زادت العلاقات بين الصين وإفريقيا حيوية وأهمية بعد زيارة الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين"، في عام ١٩٩٦، والتي طرح خلالها المبادئ الخمس التي ذكرناها سابقا، وذلك لإقامة علاقات صداقة صينية- إفريقية مستقرة وأكثر تعاونا في القرن الحادي والعشرين[٢٣].

وتشير الأرقام إلى أنه، ومنذ زيارة أول وفد صيني لإفريقيا في مارس ١٩٥٧ وحتى إلى عام ١٩٩٩، زار أكثر من ٣٠ شخصية من كبار قادة الصين ٤٠ بلدًا إفريقيًا، ويشمل ذلك زيارة ثلاثة من رؤساء الصين ونائب للرئيس، وزيارة ثلاثة رؤساء لمجلس الدولة لأكثر من ٣٠ دولة إفريقية.

وفي الفترة ذاتها، بلغت زيارات الرؤساء الأفارقة إلى الصين أكثر من ١٢٠ زيارة، كما زار أكثر من ٣٠ رئيس حكومة إفريقية الصين خلال الفترة ذاتها[٢٤].

وقام الرئيس الصيني "هوجينتاو"، منذ أصبح رئيسًا للصين في ٢٠٠٣، بأربع جولات في إفريقيا، زار فيها بلدان إفريقية عديدة، كما قام رئيس الوزراء الصيني "وين جيابـاو" بعدة جولات في إفريقيا[٢٥]، هذا فضلاً عن زيارات

وزير الخارجية الصيني لإفريقيا التي أصبحت تقليدًا سنويًا في يناير من كل عام منذ ١٩٩١[٢٦].

وقد كانت زيارات الرئيس الصيني "هوجينتاو" لإفريقيا على التوالي، حيث زارها في عام ٢٠٠٤، وقادته هذه الزيارة إلى كل من: مصر، والجزائر، والجابون، وقام بزيارة أخرى بين يومي ١٨ - ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، زار فيها ثلاث دول إفريقية، هي: المغرب، نيجيريا، كينيا[٢٧]، وبين يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير و١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام الرئيس الصيني "هوجينتاو" بزيارة لثماني دول إفريقية هي: الكاميرون، وليبيريا، والسودان، وزمبابوي، ناميبيا، وجنوب إفريقيا، وموزنبيق، وجزر سيشل[٢٨].

وفي الفترة من ١٢- ١٧ شباط/فبراير عام ٢٠٠٩، زار الرئيس الصيني "هوجينتاو" أربع دول إفريقية، هي: مالي، السنغال، تنزانيا، موريشيوس، وحض خلال هذه الزيارة على تعزيز العلاقات الثنائية وتعميقها، وأعفى بعض الدول من ديونها، ووقع اتفاقيات اقتصادية مع البعض الآخر[٢٩].

ويلاحظ هنا أن الدول التي زارها الرئيس الصيني في زيارته هذه، ليست دول غنية بالطاقة أو المواد الطبيعية، أي أن الصين تريد أن تكشف عن الأبعاد المختلفة لعلاقتها مع القارة، وأنها ليست قاصرة فقط على العلاقات الاقتصادية.

وتشير الأرقام هنا إلى أن المسئولين الصينيين بمستوى وزير أو أعلى قاموا بأكثر من ١٦٠ زيارة إلى ثلاثين دولة إفريقية منذ العام ١٩٦٠، مقابل ما يقرب من ٧٠٠ زيارة لمسئولين أفارقة على مستوى وزير أو أعلى إلى الصين خلال هذه المدة[٣٠].

وتسعى بكين إلى نسج علاقات قوية تتخطى النخب السياسية للطرفين وصولاً إلى الدبلوماسية الشعبية، التي أعلن عنها الرئيس "هوجينتاو" في عام ٢٠٠٩ التي يسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الشعبية من خلال توفير المنح التعليمية وتبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحفيين والأطباء وغيرهم.

٣ - التبادل بين الأجهزة والهيئات التشريعية في الجانبين:

يعمل كل من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وبرلمانات الدول الإفريقية، والبرلمان الإفريقي على تعزيز الاتصالات والتبادلات الودية المتعددة المستويات، وعبر قنوات مختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون[٣١].

٤ - آليات التشاور:

أنشأت الصين لجانًا للتشاور مع العديد من الدول الإفريقية، وتتكون هذه اللجان من: لجان ثنائية على مستوى الدولة، ولجان تشاور سياسي على مستوى وزارة الخارجية، ولجان تعاون مشتركة اقتصادية وتجارية وتكنولوجية، وذلك لدفع آلية الحوار والتشاور الثنائي بشكل مرن وعملي[٣٢].

ثانيًا- الأدوات الاقتصادية:

هناك العديد من الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الصين في سياستها تجاه إفريقيا، والتي من أهمها ما يلي:

١ - تقديم المساعدات للدول الإفريقية:

تعد المساعدات التي تقدمها الصين للدول الإفريقية إحدى الأدوات المهمة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، وأهم ما يميز هذه المساعدات عدم اقترانها مع أي شروط سياسية، بل تصرف للدول الإفريقية وفقًا لظروفها المالية، وأوضاعها في التنمية الاقتصادية.

وتعد الصين أكبر دولة نامية مانحة للمساعدات خارج منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية في نهاية القرن العشرين، فأكثر من ٩٩ دولة في أنحاء العالم تسلمت المساعدات الصينية، والتي يذهب حوالي ثلثها إلى إفريقيا[٣٣].

وقدمت الصين خلال الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٨٩، حوالي ٤,٩ مليار

دولار لإفريقيا، وهذا يمثل حوالي نصف إجمالي المساعدات الصينية خلال تلك الفترة[٣٤].

ومنذ بداية الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، استخدمت الصين المساعدات التي تقدمها للدول الإفريقية كأداة لدعم سياستها، ولكسب الأصدقاء والتأثير على الناس.

غير أنه، ومع تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بعدًا آخر، فقد أصبحت سياسة المساعدات الاقتصادية منذ تلك الفترة تحقق المنافع المتبادلة للطرفين، وفتحت هذه المساعدات آفاقًا اقتصادية جديدة في إفريقيا، من الوصول إلى أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، إلى إيجاد بيئة استثمارية مهمة، وإلى تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية.

وتنقسم المساعدات الصينية إلى: المساعدات المربوطة، والمنح التامة، وعدد من القروض، وآليات جديدة، مثل: الضمان الحكومي للاستثمار في إفريقيا.

وقد قدمت الصين لإفريقيا في عام ١٩٩٨، ١٠٧ مليون دولار كمساعدات، وفي عام ٢٠٠٢ أعطت الصين ١,٨ مليار دولار كمساعدات تنمية لحلفائها من دول القارة، وارتفعت المساعدات الصينية للقارة في عام ٢٠٠٤، إلى ٢,٧ مليار دولار، وهذا يمثل ٢٦٪ من إجمالي المساعدات الصينية الدولية[٣٥].

أما عن المساعدات الصينية في المجال الصحي، فالصين لها تاريخ طويل في مجال تقديم المساعدات الطبية لإفريقيا، فالفرق الطبية الصينية تجوب معظم أنحاء إفريقيا لعلاج المرضى وتدريب المتخصصين في المجال الطبي، كما تقدم الصين أيضًا الأدوية والمعدات الطبية مجانًا للعديد من البلدان

الإفريقية، وتدخل وزارة الصحة الصينية في برامج مشتركة لمنع وعلاج الأمراض التي منها: الملاريا وفيروس نقص المناعة (الإيدز).

وكان أول فريق طبي صيني غادر الصين متجهًا إلى إفريقيا، وبالتحديد إلى الجزائر في عام ١٩٦٤، ومنذ ذلك الوقت بلغ عدد الأطباء والعاملين في المجال الصحي الصيني الذين أرسلوا إلى أكثر من ٤٧ دولة إفريقية نحو ١٥٠٠٠ ألف طبيب.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٨٠ مليون مريض إفريقي قد تلقوا العلاج على أيدي أطباء صينيين خلال السنوات الماضية، وفي عام ٢٠٠٢ قامت وزارة الصحة الصينية بتنظيم دورة تدريبية دولية في أساليب الوقاية والعلاج من الملاريا والأمراض الاستوائية، شارك فيها ٣٠ طالبًا من ١٧ بلدًا إفريقيًا، وفي عام ٢٠٠٢ أيضًا عقدت بكين منتدى الصين - إفريقيا الخاص بالطب التقليدي والحديث، وقد حضره مشاركون من ٢١ بلدًا إفريقيًا ومنظمة الصحة العالمية.

وتشير البيانات إلى أنه في عام ٢٠٠٣ كان موجودًا نحو ٨٦٠ طبيبًا ومتخصصًا صينيًا في ٣٤ دولة إفريقية، وفي عام ٢٠٠٩ أرسلت الصين ٣٠٠ متطوع يعملون على إدخال أساليب العلاج الصيني في المستشفيات المحلية إلى جانب تعليمهم للغة الصينية، وقد أسس هذا التعاون الطبي طويل المدى نمطًا رصينًا من الدبلوماسية الشعبية بين إفريقيا والصين[٣٦].

وتقدم الرئيس الصيني، في القمة الصينية - الإفريقية التي عقدت في بكين عام ٢٠٠٦، بمبادرة صينية، تضمنت في أحد بنودها مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بحلول عام ٢٠٠٩، وتقديم قروض ميسرة قيمتها ثلاثة مليارات دولار، بالإضافة إلى قروض ائتمانية بمبلغ ملياري دولار في السنوات الثلاث التالية لسنة ٢٠٠٦، وتأسيس صندوق صيني - إفريقي للتنمية برأس مال ٥ مليارات دولار، لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا،

وإنشاء مركز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي، وإلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية عام ٢٠٠٥، وخاصة في الدول الأقل نموًا، وتدريب خمسة عشر ألفا من الخبراء الأفارقة، وإرسال مائة من الخبراء الزراعيين الصينيين إلى إفريقيا، وإنشاء عشرة مراكز تكنولوجية في إفريقيا، وبناء ثلاثين مستشفى، وإعطاء منحة بمبلغ ٣٠٠ مليون يوان صيني لمكافحة وعلاج الملاريا، وإنشاء ثلاثين مركزًا لمحاربة الملاريا في الدول الإفريقية، وإيفاد ثلاثمائة من الشباب المتطوعين الصينيين إلى إفريقيا، وبناء مائة مدرسة ريفية، وزيادة عدد المنح الحكومية الصينية إلى الطلبة الأفارقة من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ كل عام بحلول عام ٢٠٠٩[٣٧].

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى تعاون الصين-إفريقيا، والذي أقيم في شرم الشيخ بمصر يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، قال رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية "وين جيباباو" إن الصين ستزيد عدد المراكز التدريبية في مجال تكنولوجيا الزراعة في إفريقيا لتصل إلى ٢٠ مركزًا، وسترسل ٥٠ فريقًا في تكنولوجيا الزراعة إلى إفريقيا، وستدرب ٢٠٠٠ شخص في مجال تكنولوجيا الزراعة في إفريقيا، للمساعدة في دفع الأمن الغذائي في القارة، وأنها ستعمق التعاون في مجال الرعاية الطبية والصحية، وستقدم معدات طبية ومواد لمكافحة الملاريا قيمتها ٥٠٠ مليون يوان لثلاثين مستشفى وثلاثين مركزًا للوقاية من الملاريا وعلاجها، من المستشفيات والمراكز التي بنتها الصين، وستدرب ثلاثة آلاف طبيب وممرض في إفريقيا، وستبني ٥٠ مدرسة، وتدرب ١٥٠٠ مدير مدرسة ومعلم في الدول الإفريقية، وبحلول عام ٢٠١٢ ستزيد من عدد المنح التي تقدمها إلى إفريقيا لتصل إلى ٥٥٠٠ منحة، وستدرب ٢٠ ألف مهني في إفريقيا على مدار الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٢[٣٨].

ومن الملاحظ هنا أن الصين عندما تقدم هذه المساعدات لإفريقيا لا تشترط أية شروط سياسية، ولا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الإفريقية.

٢ ـ التجارة مع الدول الإفريقية:

تعد التجارة إحدى الأدوات المهمة لتحقيق أهداف الصين في إفريقيا، لذلك تتخذ الصين إجراءات فعالة لتسهيل دخول المنتجات الإفريقية للأسواق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموًا، لتوسيع وموازنة التجارة الثنائية، وتحسين الهيكل التجاري.

وقد وطدت الصين علاقتها الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا، فقد شهدت التجارة بين الطرفين نموًا كبيرًا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومنذ انعقاد منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي في بكين عام ٢٠٠٠، تم توقيع ما يزيد على ٤١ اتفاقًا تجاريًا مع الدول الإفريقية[٣٩]، وبلغ عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا أكثر من ١٦٠٠ شركة، موزعة على البلدان الإفريقية[٤٠].

وقد تزايد النشاط التجاري بين الصين وإفريقيا، إذ كان يقدر بـ ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع إلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وتجاوز ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ووصل إلى ما يقرب ١٠٦,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨[٤١]، أي أنه تضاعف أكثر من ١٠ مرات في أقل من ١٠ سنوات.

وفي عام ٢٠٠٩، تأثر النشاط التجاري بين الصين وإفريقيا بالأزمة المالية العالمية، إذ إن حجم التجارة بينهما بلغ أكثر من ٩١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بانخفاض نسبته ١٥٪ عن سنة ٢٠٠٨، بسبب انخفاض سعر عدد كبير من المنتجات[٤٢].

وقد أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، إذ تحصل على نحو ٣١٪ من وارداتها النفطية من إفريقيا[٤٣].

وقد رفعت الصين عدد السلع الإفريقية المعفاة من الجمارك خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩ من ١٩٠ سلعة إلى ٤٤٠ سلعة دون شروط[٤٤].

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى تعاون الصين-إفريقيا، الذي عقد في شرم الشيخ بمصر يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٩، قال رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية "وين جيابـاو"، في كلمته التي ألقاها خلال هذه الجلسة: "إن الصين ستزيد من فتح أسواقها أمام المنتجات الإفريقية، وستبدأ تدريجيًا في إلغاء التعريفة الجمركية على ٩٥٪ من المنتجات الواردة من الدول الأقل تقدمًا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وستبدأ بإلغاء التعريفة الجمركية على ٦٠٪ من المنتجات في ٢٠١٠"[٤٥].

٣ - الاستثمار في إفريقيا:

ومن الأدوات الهامة التي تستخدمها الصين في سياستها تجاه إفريقيا أداة الاستثمار في القارة، إذ بلغت استثمارات الصين في إفريقيا عام ٢٠٠٦، ١١,٧ مليار دولار في ٤٩ بلدًا إفريقيًا،وتوزعت هذه الاستثمارات على: التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة والبتروكيماويات، والكهرباء، والاتصالات، والتعدين، والسكة الحديدية وغيرها، فأنشأت مثلاً: ٦٠٠٠ كم من الطرق، و٣٠٠٠كم من السكك الحديدية، و٨ محطات كهرباء، ونفذت بالإجمال حوالي ٧٠٠ مشروع، فضلاً عن إلغاء بعض الديون، وتقديم قروض ميسرة، وركزت على تطوير استثمار النفط، والنحاس، والبوكسايت، والمغنسيوم، واليورانيوم، والحديد، وغيرها من المواد الأولية[٤٦].

ثالثًا- الأدوات العسكرية:

تستخدم الصين الأدوات العسكرية في سياستها تجاه القارة الإفريقية، إذ تعمل على تشجيع المنظمات الإقليمية على حل الصراعات، وتعزيز التعاون الأمني مع إفريقيا، والأمن الجماعي في المجتمع الدولي، وكذا إيجاد مفهوم أمني يتسم بالثقة المتبادلة، وتدعم الصين الاتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية في جهودها من أجل تعزيز السلام الإقليمي، وتقوم بدور نشط في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في إفريقيا.

وتشمل الأدوات العسكرية التي تستخدمها الصين في سياستها تجاه إفريقيا مبيعات السلاح، والتدريب والتبادل العسكري، والمشاركة في قوات حفظ السلام وحل النزاعات.

١ ـ مبيعات السلاح والتعاون العسكري:

تؤدي مبيعات الأسلحة الصينية لبعض الدول الإفريقية إلى تحسين العلاقات الثنائية، وتوفر مدخلا للصين للوصول للبترول والمواد الطبيعية في هذه الدول.

وخلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٧٧ باعت الصين ما قيمته ١٤٢ مليون دولار كمعدات عسكرية لإفريقيا[٤٧]، وبين عامي ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣ وصلت نسبة مبيعات السلاح الصيني إلى إفريقيا ١٠٪ من مبيعات الأسلحة الصينية، وتعد الصين ثالث أكبر مورد أسلحة لإفريقيا بعد الاتحاد الأوربي وروسيا[٤٨].

وعلى صعيد التعاون العسكري الثنائي بين الصين والدول الإفريقية، فقد وقعت الصين وسيراليون اتفاقية تعاون عسكري عام ٢٠٠٦، كما بدأت كينيا محادثات مع الصين عام ٢٠٠٥ لشراء معدات عسكرية[٤٩]، وقامت الصين ببيع الأسلحة لكل من: إثيوبيا وإرتريا خلال حرب عام ١٩٩٨ بقيمة مليار دولار، كما أمدت الحكومة السودانية بأسلحة ومعدات حربية مهمة.

وفي عام ٢٠٠٠، قامت زيمبابوي بتسليم الصين ثمانية أطنان من العاج، مقابل صفقة من الأسلحة الخفيفة، وفي عام ٢٠٠٤ اشترت زيمبابوي من الصين أيضًا ١٢ مقاتلة حربية ومائة عربة عسكرية في صفقة زادت قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار[٥٠].

وتعمل الصين على تعميق التعاون العسكري والأمني مع القارة، ومساعدة القوات العسكرية وتدريبها في دول القارة.

٢ ـ المشاركة في البعثات الأممية لحفظ السلام بإفريقيا:

وفي مجال تعزيز الأمن والاستقرار في إفريقيا، قامت الصين بالمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا، إذ شاركت في ١٢ عملية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين[٥١]، ويوجد للصين ٢٠ مراقبًا في الصحراء الغربية منذ عام ١٩٩١.

وفي منتصف التسعينيات، أرسلت عددًا من المراقبين إلى موزنبيق وليبيريا وسيراليون، وأرسلت في عام ٢٠٠١ عددًا من المراقبين، وأكثر من ٢٠٠ جندي إلى جمهورية الكونغو، وشاركت في عام ٢٠٠٤ بحوالي ٦٠٠ جندي وشرطي في بعثة ليبيريا، وبمراقبين في ساحل العاج، وبروندي، وشاركت في القوة المختلطة في إقليم دارفور بغرب السودان[٥٢]، وقدمت الصين منحة لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي بحوالي ٣,٥ مليون دولار ومساعدات إنسانية.

ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨، شاركت الصين بإجمالي ١٦٠٠ من أفراد الجيش والشرطة في ٦ بعثات من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من إجمالي ٧ عمليات أممية في إفريقيا خلال هذه الفترة[٥٣].

رابعًا- الأدوات الثقافية والإعلامية:

الأدوات الثقافية من الأدوات المهمة التي تسعى الصين لتحقيق استراتيجيها في إفريقيا من خلالها، إذ تسعى من خلالها لخلق صورة إيجابية وبناءة عنها في إفريقيا، وتوظفها لتعميق علاقاتها مع الأفارقة، فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي والتعليمي لعدد كبير من الطلاب الأفارقة، كما حرصت على تأطير تحركها بشكل رسمي، عبر تضمين وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا ـ التي صدرت في عام ٢٠٠٦ ـ بنودًا تتضمن الحث على تعميق العلاقات الثقافية بين الطرفين.

ويمكن تناول الأدوات الثقافية على النحو الآتي:

١ - التعليم والموارد البشرية:

تقوم الجامعات الصينية بتوفير ما يقرب من ٤٠٠٠ منحة دراسية للطلاب الأفارقة سنويًا، إذ إنه في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٩٩، درس حوالي ٥٥٨٢ طالبًا إفريقيًا في الجامعات الصينية، وفي عام ٢٠٠٢ كان هناك ١٦٤٦ طالبًا إفريقيًا في الصين، وفي عام ٢٠٠٣ كان الطلبة الأفارقة الذين يدرسون في الصين حوالي ١٧٩٣ طالبًا، وفي عام ٢٠٠٤ حوالي ١٩٧٨ طالبًا، وبنهاية عام ٢٠٠٤ كان عدد الذين تحصلوا على منح دراسية في الصين من الطلبة الأفارقة نحو ١٧٨٦٠ طالبًا إفريقيًا، تخرج منهم ١٥٠٠٠ ألف طالب[٥٤]، ويوجد الآن ١٨ ألف طالب إفريقي يدرسون في الصين، وتقوم الصين بتدريب ١٠٠٠٠ آلاف إفريقي في العام بتمويل من صندوق تنمية الموارد البشرية، وأنشأت الصين معهد كونفوشيوس، وهو مؤسسة تعليمية وثقافية غير هادفة للربح، ويسعى المعهد حيثما وجد خارج الصين لتلبية مطالب الأفراد من مختلف البلدان والمناطق من العالم الذين يرغبون في تعلم اللغة الصينية، ويوجد للمعهد ٢١ فرعًا في ١٥ دولة إفريقية، وكان أول فرع له افتتح في كينيا في عام ٢٠٠٥.

وبالمقابل، تفتتح الدول الإفريقية مراكز إفريقية في الصين، وتنشئ أقسامًا للدراسات الإفريقية[٥٥].

وقد قامت الجامعات الصينية بإنشاء علاقات مع نظيراتها في إفريقيا، وافتتحت الصين عام ٢٠٠٦ محطة راديو في نيروبي، ترسل برامج لمدة ١٩ ساعة، بالإنجليزية والسواحلية والصينية[٥٦].

٢ - التبادل الثقافي:

بدأت التبادلات الثقافية بين الصين وإفريقيا في عام ١٩٥٥، وتطورت بصورة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، وقد وقعت الصين حتى نهاية عام ٢٠٠٥، ٦٥

اتفاقا ثقافيًا مع الدول الإفريقية، وقامت بتنفيذ ١٥١ خطة للتبادلات الثقافية، وبالمقابل، أرسلت أكثر من عشر دول إفريقية ما يزيد عن ٢٠ وفدًا ثقافيًا حكوميًا إلى الصين[٥٧].

واقترحت الصين في المنتدى الرابع للتعاون بين الصين وإفريقيا، الذي عقد في عام ٢٠٠٩ في مصر، إطلاق برنامج أبحاث وتبادل مشترك بين الصين وإفريقيا لزيادة التبادلات والتعاون وتبادل خبرات التنمية، إلى جانب تقديم دعم فكري لصياغة سياسات تعاونية أفضل[٥٨].

٣ ـ التعاون في المجال الإعلامي:

تقوم الصين بتعزيز الاتصال والتواصل بين الدوائر الحكومية المعنية في الجانبين لتبادل الخبرات حول سبل تنسيق العلاقات بين وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم الإرشادات والتسهيلات للتبادلات بينها، وتشجع الصين على تغطية ونشر نشاطات وأخبار الجانب الآخر بشكل شامل وموضوعي.

ولأجل مساعدة القراء في التعرف على الاتصالات الودية بين الصين والدول الإفريقية، خصصت جريدة الشعب اليومية الصينية عمودًا خاصًا بالصداقة الصينية- الإفريقية ابتداء من يوم ٢٠٠٦/٨/١[٥٩].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الدراسات العليا

المبحث الرابع

التحديات التي تواجه الصين في إفريقيا

هناك عدد من التحديات التي تواجه السياسة الصينية في إفريقيا التي يمكن تحديد أهمها في النقاط التالية:

أولاً- التهديد بعودة التنافس الدولي بشكله الجديد في إفريقيا:

تنظر الدول الغربية إلى إفريقيا باعتبارها سوقًا تقليديًا لها بحكم العلاقة الاستعمارية القديمة، وظهور الصين في المسرح التجاري مثل استفزازًا لهذه الدول، وبدأ يتبلور في شكل صراع تستخدم فيه كل الوسائل والأدوات للحد من المد الصيني في كثير من الاقتصاديات الإفريقية، وخصوصًا الاقتصاديات الإفريقية الكبيرة المنتجة للنفط والمعادن النفيسة، والتي تشكل أسواقًا تجارية كبيرة، كانت تقليديًا أسواق تجارية للمنتجات الغربية، وبدأت الشركات الصينية تواجه منافسة قوية وعاتية من قبل الشركات الغربية، وتحديدًا الفرنسية والبريطانية والأمريكية، ويتحدث الآن الأمريكيون والفرنسيون عن استراتيجية مضادة للنفوذ الصيني في كثير من المواقع التقليدية لهم، وهناك محاولات بريطانية لإعادة تنشيط التجارة البريطانية مع كثير من البلدان الإفريقية وفق مزايا تفضيلية حتى يتم تقليص التمدد الصيني في هذه المناطق.

وترى الصين أن تجارتها في إفريقيا لا تستهدف طرفًا ثالثًا، وأن الأمر قائم على التنافس التجاري فقط، وأن القوى الاستعمارية القديمة هي التي غزت إفريقيا ونهبت ثرواتها واستغلت مواردها، وأن سياسة الصين تدعو إلى التنمية السلمية والمتكافئة وإلى السلام.

ثانيًا- المنتجات الصينية وأثرها على الصناعات الإفريقية الناشئة:

إن البضائع الصينية التي تغمر الأسواق الإفريقية تؤثر بشكل سلبي على مستوى ومستقبل الصناعات الناشئة في عدد من البلدان الإفريقية، وقد أدى هذا التأثير السلبي على هذه الصناعات إلى خلق نوع من أنواع المد الغاضب والمضاد للنفوذ الصيني في إفريقيا، وتمثل هذا المد في مقاطعة المنتجات الصينية في بعض البلدان الإفريقية، ومثال ذلك ما حصل في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٤، حين تمت مقاطعة المنسوجات الصينية، إذ إن صادرات المنسوجات الصينية إلى جنوب إفريقيا كانت قد تضاعفت بشكل كبير، إذ زادت من ٤٠٪ إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٤، وكان قطاع النسيج في جنوب إفريقيا قد شهد تدهورًا ملحوظًا منذ عام ١٩٩٦، ومع نهاية عام ٢٠٠٢، فقد نحو ٧٥ ألف شخص وظائفهم في هذا القطاع، وقد أثارت هذه الانعكاسات السلبية ردود فعل غاضبة من العاملين في القطاع الصناعي في جنوب إفريقيا، الذين طالبوا الحكومة باتخاذ إجراءات وتدابير حمائية ضد الواردات الصينية[٦٠]، وما حصل أيضًا في السنغال خلال عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ من مقاطعة للمنسوجات الصينية.

وقد حاولت الحكومة الصينية محاصرة هذه المشكلات من خلال قيامها باتخاذ عدة إجراءات، منها: فتح أبواب التجارة في الصين أمام العديد من البلدان الإفريقية وبدون جمارك، ومحاولة إقامة شراكة مع القطاع الخاص في كثير من هذه البلدان، بالإضافة إلى تقديم الحوافز والمساعدات التجارية.

ثالثًا- المهاجرون الصينيون وتدفقهم على إفريقيا:

لقد أدى تدفق المهاجرين الصينيين على إفريقيا واختراقهم العديد من قطاعات العمل داخل البلدان الإفريقية، ومنافستهم للأفارقة على فرص العمل التي قد تكون شحيحة وغير متوفرة في أكثر الأحيان، إلى انتشار البطالة في هذه البلدان.

وبدأ الصينيون باقتحام سوق العمل كتجار تجزئة متجولين، وسرعان ما تنامى نشاطهم لامتلاك المحلات التجارية والصيدليات والمصانع، وكذلك العمل في المزارع وأعمال البناء.

وقد أدت زيادة أعداد الصينيين في الدول الإفريقية إلى حدوث بعض التوترات بينهم وبين سكان هذه الدول، ففي الجزائر على سبيل المثال تفاقمت التوترات في آب /أغسطس من عام ٢٠٠٩ بإحدى ضواحي العاصمة، حين شب عراك استخدمت فيه السكاكين والهراوات بين نحو ١٠٠ من السكان المحليين والمهاجرين الصينيين[٥٠].

وإلى جانب هذا، اشتكى الجزائريون من تشغيل العمالة الصينية في وقت ترتفع فيه نسبة العاطلين عن العمل بينهم، فكل ٧ أشخاص من بين ١٠ من الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا يعانون من البطالة ولا يملكون عمل، وعبروا أيضًا عن استيائهم من بعض عادات المهاجرين الصينيين وتصرفاتهم، كشرب الخمر وغيرها[٥١].

رابعًا- صعوبة النقل والمواصلات:

من التحديات التي تواجه التعاون الصيني - الإفريقي، عدم وجود خطوط اتصال مباشرة، سواءً جوية أو بحرية بين الصين وبعض الدول الإفريقية.

الخـاتمة:

يتضح لنا مما سبق أن الصين تسعى لتحقيق مصالحها في إفريقيا، ولكن من خلال سياسة مختلفة، لا تتضمن أي شروط تجاه الطرف الآخر أو التدخل في شئونه، بل تظهر حرص الصين على تحقيق المصلحة المشتركة للطرفين.

وقد نجحت الصين في التغلغل داخل القارة من خلال هذه السياسة، واستطاعت أن تطرح نفسها كبديل مقبول للأفارقة في مقابل الدول الغربية.

ومن المتوقع أن تتطور العلاقة بين الصين وإفريقيا وتزداد في ظل هذه السياسة التي تمثل استراتيجية شاملة، ركزت على كافة الأبعاد في العلاقة مع دول القارة، من دون أي تدخل في شئونها أو فرض أية شروط عليها.

النتـائج:

يمكن أن نستنتج من العرض السابق النتائج التالية:

١ ـ إن السياسة الصينية تجاه إفريقيا موضوعة وفق نهج واستراتيجية شاملة، تتضمن استخدام كافة الأدوات المتاحة، في إطار ما يسمى "الدبلوماسية الناعمة"، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعي الصين إلى تحقيقها.

٢ ـ أثرت السياسة التي اتبعتها الصين مع الدول الإفريقية ـ والتي تركز على الابتعاد عن التدخل في تشكيل الأنظمة السياسية والشئون الداخلية لهذه الدول ـ تأثيرًا إيجابيًا في علاقة الصين مع هذه الدول.

٣ ـ تسعى الصين للتأكيد على كافة الأبعاد في علاقتها مع الدول الإفريقية، ويتضح ذلك من خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني "هوجينتاو" في عام ٢٠٠٩ التي زار فيها أربع دول إفريقية، ليست من الدول القوية اقتصاديًا في القارة، أو التي تملك مخزونات مهمة من الطاقة أو المواد الأولية.

٤ - تعمل الصين على نسج علاقات قوية مع إفريقيا، تتخطى النخب السياسية للطرفين، وصولاً إلى الدبلوماسية الشعبية التي تسعى الصين من خلالها لتعزيز الروابط الشعبية، من خلال توفير المنح التعليمية، وتبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحفيين والأطباء وغيرهم.

التوصيات:

١. توصي الدراسة بضرورة أن تتبنى الدول الإفريقية مجموعة من السياسات التي تمكنها من المحافظة على مصالحها الوطنية في إطار علاقاتها المتنامية مع الصين،وتمكنها أيضا من الاستفادة من الصين بشكل يخدم مصالحها الوطنية.

٢. ضرورة دخول الصين والدول الإفريقية في العديد من المشروعات المشتركة التي يعود نفعها على الطرفين، ويكون التركيز فيها على العائدات بعيدة المدى لا على العائدات السريعة.

٣. التركيز على زيادة فرص التعليم والتدريب في الصين للطلبة الأفارقة وفي مختلف المجالات.

٤. دفع الباحثين الأفارقة للتخصص في الشئون الصينية، وذلك لدعم مواقع اتخاذ القرار بتيار متصل ومستمر من المعلومات الدقيقة والتفصيلية عن الصين من واقع المراقبة والرصد الدقيق لكل المعطيات والمتغيرات التي تطرأ بين الحين والآخر في الساحة السياسية الإقليمية والدولية.

الهوامش

(1) Ian Taylor, 'Taiwan's Foreign policy and Africa: the limitations of dollar diplomacy', Journal of Contemporary China, Feb.2002,125-140.

(٢) حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٧)، ص١٥٢.

(3) Sergei Troush, China's changing oil strategy and its foreign policy implications, CNAPS working paper (Washington, DC: Brookings Institution,1999),75.

(4) US Energy Information Administration, China country analysis brief, www.eia.doe.gov/emau/china.html, accessed 11 July 2006.

(٥) عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادئ المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، (القاهرة: قليوب، ٢٠٠٨)، ص ٩٦.

(٦) جلال عبد المعز عبد الرحمن، الولايات المتحدة الأمريكية وبترول القارة الإفريقية، (القاهرة: بدون جهة نشر، يناير ٢٠٠٥)، ص١٢٠.

(7) Andrew Malone, How China's taking over Africa, and why the West should be VERY worried, 18th July 2008 At. http://www.dailymail.co.uk/news/worldnews/article-1036105/H o w – Chinas-taking-africa-West-VERY-worried.htm

(٨) حول المزيد عن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: http//Arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm

(٩) حسن سعد، الصين وإفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧)، ص ٩٦.

(١٠) وللمزيد من التفاصيل حول مبادئ السياسة الصينية تجاه إفريقيا، انظر وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا في الرابط التالي:

http://arbic.cn/81/2006/06/16/82@57484.htm

(١١) حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية ـ الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟ كراسات استراتيجية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٢، فبراير ٢٠٠٧)، ص ١.

(١٢) إسماعيل خيرت، "التعاون الصيني ـ الإفريقي، مرحلة الازدهار وجني الثمار"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد التاسع، العدد ٣٠، عدد خاص ٢٠٠٩)، ص ٨.

(13) Princeton Lyman, China's Rising Role in Africa (Amrica: Couna: Council on Foreign Relations, 2005), PP 1-6.

(14) Peter Brookes and Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implicationas for the United States", 22 Fep – Ruary, 2006 at http://www.heritage.org/research/asiaandthepacific/bg1916.cfm

(١٥) كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس ؟ ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ٥١ .

(١٦) بدر حسن شافعي، الصين في إفريقيا... غزو مهذب، إسلام أو لاين، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleAC&cid=1252188134250&Pagename=Zone-Arbic-News/NwAlayout

(١٧) كريس ألدن، الصين في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٦.

(١٨) محمد نعمان جلال، نظرة استراتيجية على العلاقات المصرية- الصينية في القرن الحادي والعشرين، ملحق الأهرام الاقتصادي، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٢٤، يناير ٢٠٠٢)، ص ٢٤.

(19) Judith Van De Looy, Africa and china, Astrategic Partnership, op cit, pp 8- 9.

(٢٠) محمد صابر عنتر، "التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص ١٢٢.

(٢١) حمدي عبد الرحمن حسن،العلاقات الصينية- الإفريقية، مرجع سابق،ص٤

(22) Subcommittee on Africa Global, Hu man Rights and International operations of The committee on International Relations House of Representatives, one Hundred Ninth Congress , First Session, China's Influence in Africa ,seral No 109/74, july

(٢٣) عادل عبد الرازق، "البعد الاقتصادي للتعاون الصيني- الإفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص ٧٣.

(٢٤) حسن سعد، الصين وإفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢٥) فتحي حسن عطوة، "العلاقات الصينية- الإفريقية.. الدبلوماسية في خدمة الشراكة والتنمية"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص١٥٦.

(٢٦) محمد صابر عنتر، التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢٧) علاقات الصين مع الدول الإفريقية عام ٢٠٠٦ عام يتحلى بمغزى تذكاري في تاريخ تنمية العلاقات الصينية- الإفريقية، على الرابط التالي:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/ssszo7/node_7039343.htm

(٢٨) ناصيف حتى، "صعود القوة العظمى الصينية"، البيان، ٢٠٠٧/٢/١٢، ص١

(٢٩) ولمزيد من التفاصيل حول هذه الزيارة، يمكن الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط التالي:

http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t538644.htm

(٣٠) العلاقات الصينية - الإفريقية: "تطور متزايد يثير انتباه العالم"، مقالة منشورة في مجلة مدارك، موجودة على الرابط التالي:

http/www.madarik-Press.com/-cfool-2-1039.html#

(٣١) وثيقة سياسات الصين ازاء إفريقيا، مرجع سابق.

(٣٢) نفس المرجع السابق.

(33) Brautigam, Deborah Chinese Aid and African Development Exporting Green Revolution (Washington D.C. American University , 1998), PP4-5.

(34) Elling N. Tijonneland , Bjorn Brandtzaeg , Ashild ,Kolas , Garth Pere China in Africa Implications for Norwegian Foreign and Development Policies ,(Norway: Chr. Michelsen Institute , 2006), PP 8 – 9

(٣٥) حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية- الإفريقية، مرجع سابق،ص٩.

(٣٦) نفس المصدر السابق، ص ١٠.

(٣٧) توسيع التعاون بين الصين وإفريقيا ورفع فعالية المساعدات، تقرير منشور على موقع صحيفة الشعب الصينية، على الرابط التالي:

/http//Arabic.peoiple.com.cn/31660/6588339.html

(٣٨) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية:

http://www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t627501.htm

(٣٩) الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا، موقع شبكة الصين، على الرابط التالي:

http//:Arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007-05/14/content_8248083.htm

(٤٠) وزارة الخارجية الصينية: http://www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t627501.htm

(٤١) فتحي حسن عطوة، العلاقات الصينية- الإفريقية، الدبلوماسية في خدمة الشراكة والتنمية، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٤٢) صحيفة الشعب الصينية، ٢٠١٠/١/١٩، على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn

(٤٣) كريس آلدن، الصين في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤٤) بدر حسن شافعي، "الاهتمام الصيني بإفريقيا... الأسباب... الآليات... التحديات"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص ١٧٢

(٤٥) وزارة الخارجية الصينية: http://www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t627501.htm

(٤٦) حسن سعد، الصين وإفريقيا، مرجع سابق، ١٠٣.

(٤٧) علي حسين باكير، "الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا"، مجلة المجتمع، (الكويت: جمعية الإصلاح الاجتماعي، العدد ١٦٩٥، ٢٠٠٦/٤/١) ص٣٣.

(٤٨) نفس المصدر السابق، ص ٣٤.

(٤٩) حسن سعد، الصين وإفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٥٠) بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا... تهديد كبير لمصالح واشنطن، دراسة منشورة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦، موجودة على الرابط التالي:

http://marebpress.net/articles.php?id=897

(٥١) حمدي عبد الرحمن، "القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الإفريقية- الصينية"، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص٣٩.

(٥٢) صحيفة الشعب الصينية اليومية، ٢٠٠٩/١٢/٢٨:

http://arabic.people.com.cn/31660/6853554/html

(٥٣) محمد صابر عنتر، التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(54) Dr. Barry V.Sautman, Friends and Interests: China's Distinctive Links with Africa ,Chong Kong: The Hong Kong University of Science and Technology, Working paper , No 12.2006 , PP 22 – 23.

(٥٥) المركز الإعلامي لمعهد كونفوشيوس على الرابط التالي:

http://arabic. hanban.org/kzxy.php

(٥٦) الصين تطلق أول محطة إذاعة FM في الخارج:

http://translate.google.com.ly/translate?hl=ar&langpair=enlar&U

(٥٧) حسن سعد، الصين وإفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٠٤، ١٠٥.

(٥٨) وزارة الخارجية الصينية: http://www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t627501.htm

(٥٩) صحيفة الشعب الصينية اليومية، الاتصالات الشعبية بين الصين وإفريقيا في نشاط متزايد، ٢٠٠٦/٨/١.

(٦٠) محمد شوقي عبد العال، "العلاقات الصينية - الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، آفاق إفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩)، ص٦٠.

(61) http://www.masrawy.com/news/mideast/BBc/2009August/5/897564.aspx

(62) http:ar.marefa.org/index.php/

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً- الكتب:

- ألدن، كريس،الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).
- طلعت، عبد المنعم، الهجوم الهادئ المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا،(القاهرة: قليوب،٢٠٠٨).
- عبد الرحمن، جلال عبد المعز، الولايات المتحدة الأمريكية وبترول القارة الإفريقية، (القاهرة:بدون جهة نشر، يناير ٢٠٠٥).
- عبد الرحمن، حمدي، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٧).

ثانيًا- الدوريات:

- إسماعيل خيرت، " التعاون الصيني - الإفريقي، مرحلة الازدهار وجني الثمار"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد التاسع، العدد ٣٠، عدد خاص ٢٠٠٩).
- بدر حسن شافعي، "الاهتمام الصيني بإفريقيا... الأسباب... الآليات... التحديات"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).
- حسن سعد، الصين وإفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧).
- حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية - الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٢، فبراير ٢٠٠٧).
- حمدي عبد الرحمن، " القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الإفريقية - الصينية "، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).
- عادل عبد الرازق، " البعد الاقتصادي للتعاون الصيني - الإفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).

- علي حسين باكير، "الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا"، مجلة المجتمع، (الكويت: جمعية الإصلاح الاجتماعي، العدد ١٦٩٥، ٢٠٠٦/٤/١).
- فتحي حسن عطوة، "العلاقات الصينية - الإفريقية.. الدبلوماسية في خدمة الشراكة والتنمية"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).
- محمد شوقي عبد العال، "العلاقات الصينية - الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، آفاق إفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).
- محمد صابر عنتر، "التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين"، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٠، ٢٠٠٩).
- محمد نعمان جلال، نظرة استراتيجية على العلاقات المصرية - الصينية في القرن الحادي والعشرين، ملحق الأهرام الاقتصادي، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٢٤، يناير ٢٠٠٢).
- ناصيف حتي، "صعود القوة العظمى الصينية"، البيان، ٢٠٠٧/٣/١٢.

المراجع الأجنبية:

- Brautigam, Deborah chinese Aid and African Development Exporting Green Revolution (Washington D.C. American University, 1998).
- Dr. Barry V, Sautman, Friends and Interests: China's Distinctive Links with Africa,Chong Kong: The Hong Kong University of Science and Technology, Working paper, No 12. 2006.
- Elling N. Tijonneland, Bjorn Brandtzaeg, Ashild, Kolas, Garth Pere China in Africa Implications for Norwegian Foreign and Development Policies, (Norway: Chr. Michelsen Institute, 2006).
- Ian Taylor, 'Taiwan's Foreign policy and Africa: the limitations of dollar diplomacy' ,Journal of Contemporary China,Feb.2002.
- Judith Van De Looy, Africa and china , Astrategic Partnership.
- on Africa Global, Hu man Rights and International operations of The committee on International Relations House of Representatives, one Hundred Ninth Congress, First Session, China's Influence in Africa, seral No 109/74, july.
- Peter Brookes and Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implicationas for the United States", 22 Fep – Ruary, 2006 at.

- Princeton Lyman, China's Rising Role in Africa (Amrica: Couna: Council on Foreign Relations, 2005).
- Sergei Troush, China's changing oil strategy and its foreign policy implications, CNAPS working paper (Washington, DC: Brookings Institution,1999).

مواقع الإنترنت:

- http//Arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm
- http://arbic.cn/81/2006/06/16/82@57484.htm
- www.eia.doe.gov/emau/china.html
- http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleAC&cid=1252188134250&Pagename=Zone-Arbic-News/NwAlayout
- http://arabic.china.org.cn/china/archive/ssszo7/node_7039343.htm
- htth://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t538644.htm
- http/www.madarik-Press.com/-cfool-2-1039.html#
- http//Arabic.peoiple.com.cn/31660/6588339.html
- http://www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t627501.htm
- http//:Arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007-05/14/content_8248083.htm
- http://marebpress.net/articles.php?id=897
- http://arabic. hanban.org/kzxy.php
- http://translate.google.com.ly/translate?hl=ar&langpair=enlar&U=http//www.gov./cn/misc/2006-02/28/content 212957.htm
- http://www.masrawy.com/news/mideast/BBc/2009August/5/897564.aspx
- http:ar.marefa.org/index.php
- http://www.dailymail.co.uk/news/worldnews/article-1036105/H o w – Chinas-taking-africa-West-VERY-worried.htm

النظام الإقليمي العربي وتحديات الواقع

نداء عبد الخالق البرغوثي(*)

مقدمة:

رغم حداثة مفهوم النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، فإن غالبية الدراسات في هذا الحقل تجمع على أنه: "مجموع التفاعلات المنتظمة بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تجمعها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية". وإذا ما كان هذا المفهوم يتسع استثنائيًا في الحالة العربية ليضاف إليه روابط أخرى بين وحداته (الدول) كالمصلحة القومية واشتراكها في اللغة والدين. فإن هذه المقومات من شأنها جميعًا أن تعزز وجود هذا النظام الجيوسياسي كفاعل مقر ومعترف به كوحدة سياسية، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، وإنما على مستوى النظام الدولي أيضًا. فهل مجموع هذه التفاعلات، وما تفرزه من مقومات القوة في مختلف أشكالها كافية للحكم بوجود نظام إقليمي عربي في الظرف الراهن؟ أم أن هناك عوامل وقوى أخرى تفرض نفسها على الساحة الإقليمية تحول دون تبلور هذا النظام كواقع في إعادة ترتيب توازن القوى، وبما يعزز مصالحه القومية؟.. وإذا كانت هكذا الحال فهل يعني ذلك أن النظام العربي ليس سوى مجرد مشروع قومي يستند إلى الوعي التاريخي والفكري لطبيعة هذه المنطقة من ناحية، وللرؤية المستقبلية ودوره في الخريطة السياسية الدولية من ناحية أخرى؟

ولذلك فالبحث سيتطرق إلى: دراسة بنية النظام وعناصر الاستمرار والتغيير فيه، وعناصر القوة والبنى التنظيمية الداعمة. وذلك خلال العقد

(*) باحثة فلسطينية.

الأخير، مع الإشارة إلى تأثير التحولات في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على سطح العلاقات الدولية، بالإضافة لدراسة التحديات الإقليمية والدولية وتداعيات العولمة، وعناصر ولاعبي هذه التحديات الساعية لتقويض الأسس التي يقوم عليها النظام الإقليمي العربي.

إشكالية البحث:

تصاعد الأزمات في كافة مناطق يشكل القاسم المشترك بين الدول العربية رغم اختلاف التفاصيل، وهذا يعني أن الدولة بلغت من الهشاشة والضعف إلى حد كبير، وكما حصل في أواخر القرن التاسع عشر حين كان رجل أوروبا المريض - الإمبراطورية العثمانية - يعيش آخر أيامه كتب دبلوماسي تركي في أوروبا إلى وزارة الخارجية في اسطنبول "الأمم الأوروبية تستعد لوليمة كبرى، وما لم نتحرك نحن سريعًا لنكون على لائحة الضيوف، سنصبح على لائحة الطعام" وهنا تبرز إشكالية البحث.. فما المقومات والعوامل اللازمة لمواجهة التحديات لتجسيد وترسيخ هوية النظام الإقليمي العربي؟ وما طبيعة هذه التحديات والتفاعلات بين مختلف اللاعبين في المنطقة والمؤثرة على النظام الإقليمي العربي؟ وهل بنى النظام التنظيمية ووظيفتها القومية استطاعت ترسيخ هويته؟

الفرضية:

في سياق تشخيص وتحليل إشكاليات الدراسة سيتم الاعتماد على فرضيتين، تتعلق **الأولى**: ببنية النظام الإقليمي العربي من حيث مدى تطور وقدرة بنى النظام على مواجهة التحديات والمشاريع الرامية لإنهاء وجوده من ناحية، وقدرته على القيام بوظائفه لتعزيز استمراريته واستقلاليته (هذه الوظائف التي تعتبر خلاصة التجربة التاريخية للنظم الإقليمية) التي تتلخص

في: "ضبط علاقات القوة وحل النزاعات بين وحدات النظام"، "شروط ومواصفات العضوية، والعلاقات الداخلية والخارجية"، "الدفاع المشترك وحفظ الأمن" بالإضافة إلى "قيم التضامن، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". والفرضية **الثانية**: أن وجود النظام الإقليمي العربي واستمراريته مرهون بتطور وقوة الإرادة لعناصره.

أهمية البحث:

أظهرت الدراسات المختلفة حول النظام الإقليمي العربي، مدى تفاقم المخاطر والتهديدات المحدقة به، سواء كان مصدرها نابع من داخل النظام العربي نفسه أم من محيطه الإقليمي والدولي. بالإضافة لتداعيات العولمة وخاصة على دور الدولة وسيادتها، باعتبار الدولة تمثل الوحدة الأساسية في النظام الإقليمي. كما أن ظهور لاعبين جدد في المنطقة كإيران وتركيا، بالإضافة لإسرائيل - كحالة خطر متواصلة تاريخيًا - وتضاعف حجم النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي في المنطقة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن استهداف النظام الإقليمي العربي ليس جديدًا، ويمكن رصد بعض ملامحه في الخطة الاستراتيجية التي وضعت في وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٢، حيث تشير إلى "أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بآلية لردع أي منافسين في الشرق الأوسط، ولو حتى بالتطلع إلى دور إقليمي أكبر". هذا عدا التوجهات الأوروبية في المنطقة، وعبر مشاريع تعيد لهذه الدول دورها ونفوذها. وأخيرًا الدراسات التي اختصت بتمايز المنطقة العربية بموقعها الجيوسياسي ومصادرها وقدراتها الطبيعية والبشرية.

الإطار النظري:

إذا كانت مصلحة الدولة العربية ووجودها واستمراريتها مرتبطًا بالحرص على نظامها الإقليمي وبناه التنظيمية، فهذا ليس أقل من خوفها من الأزمات

المشتعلة في أرجاء العالم العربي، فالنظام الإقليمي كان وسيظل مستهدفا في إطار حركة عمل ميزان القوى، الذي يحكم العلاقات، والصراعات، ويحكم أيضًا أسس التعاون. كما أن ما اكتسبه اللاعبون الإقليميون والدوليون من أدوار في قضايا أساسية في العالم العربي أتاح لهم أن يشكلوا حالة من الاستقطاب لبعض أطراف النظام الإقليمي العربي لمشاريعهم وتوجهاتهم.

ولعل اختيار توازن القوى كإطار نظري يرتبط بما يتضمنه هذا المفهوم من أبعاد وتفسير لعمليات التفاعل بين الوحدات السياسية بصراعاتها وتحالفاتها والمفهوم الشامل لتوازنات القوى أنها : "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضًا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار". ويُطلق على هذا المفهوم أيضًا "التوازن الاستراتيجي"، وهو يتميز بثلاث خصائص محددة:

١- تكافؤ مجموعة من المتغيرات، فإذا استمر هذا التكافؤ عُرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلبًا أو إيجابًا سُمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

٢- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها، أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات وفية تعبئ مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.

٣- إن هذا التوازن له ثلاثة أبعاد، وهي: البعد البنائي، ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول. أما البعد الثاني: وهو سلوكي، وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولية أو إقليمية. والبعد الثالث: هو بعد يقيم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة"[١].

صعوبات البحث:

على الرغم من تعدد الدراسات الحديثة الخاصة بالنظم الإقليمية فإن الباحث يواجه مشاكل حقيقية، فيما يتعلق بتحديد مفهوم أو تعريف شامل للنظام الإقليمي، والتمييز بين مستويات تحليل النظم الإقليمية في فترة زمنية محددة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية